

اللايق بها الي انقضاء عهدها ولا يخرج منها ولا يخرجها
منه صياحب العدة حتى لو انقضاء علي الخروج من غير
حاجة لم يخرج وعليها حكم المصح وكالمعدة على نحو المعتدة
عن وطى بنته او نكاح فاسد وان لم يستحق السكن علي
الواطي والناصح وسئل كلامه الرجعي وهو المعتمد والسكن
المملوك له ولا يصح بيعه الا في عدة ذات اشهر والمنع
والمناجر وكذا المملوك للمعدة فغيرها ملازمته وتطلب
الاجرة علي ما في المنهاج كاصله لكن المعتمد كما في اصل الروضة
لها تختبر بين بنتها باعارة او اجارة وبين طلب التقلد
اليجرة اذا لا يلزمها بدل مثلها باعارة ولا اجارة وان تعنت
الي مسكن او يلد باذن الزوج في جبت العدة قبل وصولها
الي اعندت فيه وان لم تنقل شيئا من امتعتها الا لها ما مورة
بالفان فيه حتى لو وصلت اليه فخرجت الي الا وللمن
نقل امتعتها فحصلت العزقة اعندت في المنا في فان
انفصلت بلا ذك او حكت فنزل خروجها من الا وللعند
فيه مالها باذن لها في الاقامة في المنا في فعد فيه ولو اذن
لها في سفر خروج او تجارة فخرجت في الطريق فلها
الرجوع والمعنى وهي معدة في سبها فان مرضت اقامت
لفضلها جنبها فخرجها الرجوع وان عدتها تنقض في الطريق
ولو خرجت من مسكنها وطلق وقال ما اذنت في الخروج او
اذنت له لاجة لا تعلقه صلح بيمينه وان اختلفت علي واورثه
في كسبه الا ان صدقت بيمينها ومنزل بدو يمينها من
شتمه ومنزل حرفة اما اذا كان السكن نقيسا فلها النقل

اللايق

اللايق بها وحسبها فانها لا يخرج منها وان رجع من مسكن
او انقضت اجارة ولم يرض باجرة ثلث ثمر استثنى المصنف مما
انقضاه وجوب خلازمته المسكن من بكرة خروج منه ما ذكره
بقوله لاجة تنزل الطعام او نحوه لشرافه وسبع غزل
ونحوه لشار لا ليلها الا ان لا يمكن ذلك لشار الغم الرجعية
واليابن الحامل غيب موتها فلا يخرج ان الا باذن او لزوم
ويجوز اذا حصل ذلك كما يمكن لها الخروج ليا في حوائجها
من سترافه وسبع غزل ونحوها وكذا الوعظيمة النعنة دراهم
واخذنا الي الخروج لشار الا درهم واسار بقوله لاجة الطعام
الي انه لو كان لها من يفضيها حاجتها لم يخرج خروجها
وخوفها نفسا ومالا كما تقدم اي يجوز خروجها ابناها
لحوقها علي نفسها او مالها من عدم او غرق لان الخروج لذلك
اشد من الخروج للطعام ونحوه وسئل قوله نفسا ومالا لنفسها
ومالها ونفس غيرها الحزم من كولدها ووديعه عندها
ولو خذ من كلامه جواز لهما جزء من دار الحرب الي دار الاسلام
الا تخاف علي نفسها او دينها او مالها او يضمنها لوجوبها
عليه جسيده وخروجها لاقامة الحد عليها ان كانت برز
وانتقلها منها اذا ذمت باليحات او غيرها الذي يشهد
او وجوب تغريبها اذا زنت في العدة وهي بكر ولها النكاح
غير رجعية الخروج ليلها الي دار باق لفرك وحديث ونحوها
للتناسل لها بشروط الرجوع ونسبت في بيتها وجمع علي
صاحب العدة نسبا كتمها ومدخلتها حيث فصلت الدار
علي سلكي مثلها لما يقع فيما من الخلق لها المحرمة كالخولة